المرحلة النهائية من لعبة أردوغان: هل سيقوّض الديمقراطية التركية للبقاء في السلطة

بواسطة سونر چاغاپتاي (/ar/experts/swnr-chaghaptay-0)

يناير
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/erdogans-end-game-will-he-undermine-turkish-democracy-stay-power)

Also published in "فورين آفيرز"

عن المؤلفين

سونر چاغاپتاي (/ar/experts/swnr-chaghaptay-0)

سونر چاغاپتاي هو زميل أقدم ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن

مقالات وشهادة

من غير المرجح أن يفوز الرئيس أردوغان في الانتخابات المقبلة في تركيا بصورة عادلة وأمينة لذلك قد يلجأ إلى تقويض عملية التصويت أو تجاهل النتيجة أو حتى إثارة تمرد على غرار بما حدث في الولايات المتحدة في 6 كانون الثاني/يناير

على مدى الأشهر القليلة الماضية بدا أن يأس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان آخذ في الازدياد. فقد سارع في تصعيد قمعه للنقاد والمعارضين السياسيين من بينهم مؤخراً متين جورجان العضو المؤسس في «حزب الديمقراطية والتقدم» ("ديفا") المعارض الذي اعتُقل في تشرين الثاني/نوفمبر بتهمة التجسس. وهدد أردوغان بطرد دبلوماسيين من الولايات المتحدة وبعض حلفاء تركيا في حلف "الناتو". ومع تراجع شعبيته في الداخل شرع في تجربة متهورة لتخفيض أسعار الفائدة في ظل التضخم المرتفع أصلاً وهي سياسة أقحمت البلاد في فوضى اقتصادية. وفي غضون ذلك يواجه معارضة جريئة وموحدة بشكل متزايد - تشكل للمرة الأولى تهديداً مباشراً لحكمه.

لقد كان التغيير هائلاً. فخلال معظم العقدين الماضيين أولاً كرئيس وزراء بين عامَي 2003 و 2014 ثم كرئيس للبلاد منذ عام 2014 بدا أن أردوغان لا يُقهَر. وعبر تحقيق نوع جديد من الازدهار للطبقات الوسطى في تركيا قاد «حزب العدالة والتنمية» الذي ينتمي إليه للفوز في أكثر من عشر انتخابات جرت في أنحاء البلاد. وصمد أمام حروب كانت تدق بابه وأمام محاولة انقلاب حصلت في عام 2016. وبتوصيف نفسه كسلطان جديد اكتسب سيطرة كاسحة على القضاء ووسائل الإعلام والشرطة ومؤسسات أخرى في الدولة والمجتمع المدني حتى في الوقت الذي قام فيه بقمع المعارضين السياسيين دون رحمة.

لكن في السنوات الأخيرة فقدت شعبوية أردوغان السلطوية سحرها. فمنذ محاولة الانقلاب أُصيبت حكومته بالذعر المتزايد إذ لم تكتف بملاحقة مخططي الانقلاب المشتبه بهم فحسب بل لاحقت أيضاً أعضاء من المعارضة الديمقراطية واعتقلت لاحقاً عشرات الآلاف من الأشخاص وأجبرت أكثر من 150,000 أكاديمي وصحافي وغيرهم على ترك وظائفهم للاشتباه بعلاقاتهم بالانقلاب أو لمجرد وقوفهم في وجه أردوغان. وأدت رغبته المتنامية في التدخل في الانتخابات - من بينها محاولة فاشلة لعكس نتائج انتخابات بلدية اسطنبول لعام 2019 - إلى استثارة المعارضة.

والآن مع تداعي دعمه إلى حد كبير يواجه زعيم أقدم ديمقراطية وأكبر اقتصاد بين إيطاليا والهند حساباً: ففي غضون 18 شهراً ستُجري تركيا انتخابات رئاسية من غير المرجح جداً أن يفوز بها أردوغان. وبسبب إرثه الطويل من الفساد وإساءة استخدام السلطة من الممكن جداً مقاضاته إذا تمت الإطاحة به. ويبدو من الواضح أن أردوغان سيحاول بذل كل ما في وسعه للبقاء في منصبه بما في ذلك تقويض عملية التصويت العادلة أو تجاهل النتيجة أو حتى إثارة تمرد يشبه ذلك الذي حصل في 6 كانون الثاني/يناير في الولايات المتحدة. وبالتالي يتمثل التحدي الأكثر ألحاحاً الذي يواجه البلاد في كيفية تصميم عملية نقل السلطة التي لا تهدد أسس الديمقراطية التركية نفسها فتتجاوز تداعيات عدم الاستقرار المحتملة حدود البلاد لتصل إلى أوروبا والشرق الأوسط.

تحويل مسار الديمقراطية

عند وصول أردوغان إلى السلطة في عام 2003 تم الترحيب به باعتباره مصلحاً من شأنه أن يبني ويعزز المؤسسات الديمقراطية في البلاد وفي البداية بدا أنه يفي بهذه الوعود مع «حزب العدالة والتنمية». فقام بتحسين إمكانية الحصول على الخدمات مثل الرعاية الصحية وحقق نسبة منخفضة من البطالة ونمواً اقتصادياً قوياً على مدى عقد من الزمن. وفي عهد أردوغان أصبحت تركيا للمرة الأولى مجتمعاً يتألف بمعظمه من الطبقة الوسطى. كما قام بتوسيع نطاق بعض الحريات ولا سيما منح الأقليات من أكراد تركيا بعض الحقوق اللغوية.

ولبعض الوقت جعلت هذه السياسات أردوغان يتمتع بشعبية داخل البلاد وخارجها على حد سواء. فعلى الصعيد المحلي بنى قاعدة من المؤيدين المتيمين الذين كانوا بمعظمهم من الناخبين المحافظين والريفيين والعاملين والمنتمين إلى الطبقة الوسطى الذين صوتوا بشكل موثوق لـ «حزب العدالة والتنمية» في كل عملية انتخابية تلو الأخرى. وفي غضون ذلك اعتبرت الولايات المتحدة وأوروبا حكومته نموذجاً للديمقراطية الليبرالية الإسلامية ولبلد تم التفكير بجدية في عضويته في "الاتحاد الأوروبي".

لكن سرعان ما بدأ أردوغان في إظهار ميول أكثر استبدادية بكثير. ففي عام 2008 أطلق العنان لما يسمى بقضية إرغينيكون وهي تحقيق شامل وغير حاسم إلى حد كبير في مسألة "الدولة العميقة" لتركيا حيث اتُهم أكثر من 140 شخصاً بالتخطيط لانقلاب ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وفي الواقع سرعان ما اتضح أن أردوغان - بمساعدة رجل الدين فتح الله غولن زعيم حركة غولن وحليفه في ذلك الوقت والذي ساعد أتباعه في الشرطة والإعلام والقضاء في اختلاق أدلة تستهدف المعارضين الديمقراطيين لأردوغان - كان يحاول التخلص من العلمانيين الذين سيطروا على مؤسسات الدولة لفترة طويلة.

في عقده الثاني في المنصب لجأ أردوغان إلى تكتيكات أقسى للبقاء في السلطة. ففي عام 2013 استخدم القوة لقمع احتجاجات "منتزه غيزي" حين نزل ملايين المحتجين المناهضين للحكومة إلى الشوارع في اسطنبول ومدن تركية أخرى. وبعد الاحتجاجات شدّدت الحكومة الخناق على المجتمع المدني وضاقت المساحة المخصصة للنشاط السياسي. ولاحقاً في أعقاب محاولة الانقلاب في عام 2016 استخدم أردوغان حالة الطوارئ لفترة طويلة لممارسة المزيد من القمع على التهديدات المتصورة لحكمه. وأطلق حملة انتقامية كاسحة ضد حلفائه السابقين في حركة غولن وطرد الآلاف من أتباع غولن المزعومين والمعروفين من مناصب حكومية وزج بهم في السجون. وانضم إليهم عدد متزايد من الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين والعلويين (إحدى الطوائف المسلمة الليبرالية) والليبراليين واليساريين والقوميين الأتراك والأكراد والوسطيين وحتى بعض المحافظين المعارضين للشعبوية العنيفة لأردوغان.

وفي غضون ذلك بدأ أردوغان في الابتعاد عن محور العلاقات التركية القائمة منذ زمن طويل مع أوروبا والولايات المتحدة. ففي عام 2013 ألقى باللوم على الرئيس باراك أوباما على انقلاب الجنرال عبد الفتاح السيسي في مصر مصطفاً بشكل متزايد إلى جانب القوى الإسلامية السياسية في الشرق الأوسط وخاصة جماعة «الإخوان المسلمين». وعلى الرغم من أن أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين كانا في البداية على طرفي نقيض من الحرب الأهلية السورية إلّا أنهما دخلا أخيراً في حالة وفاق. فبعد تواصل بوتين معه في أعقاب محاولة الانقلاب عام 2016 وافق بوتين على السماح لتركيا بملاحقة «وحدات حماية الشعب» الكردية السورية التي اعتمدت الولايات المتحدة عليها لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» والتزم أردوغان بشراء نظام الدفاع الصاروخي الروسي الصنع "إس-400". وبحلول عام 2020 واجه أردوغان عقوبات أمريكية قاسية بسبب اتفاقية الدفاع مع روسيا وكان التحالف الذي دام سبعة عقود بين واشنطن وأنقرة يدخل أكبر أزمة له في الذاكرة الحديثة.

تعديل السلطان

على مدى سنوات بينما كان أردوغان يمضي قدماً بشعبويته الاستبدادية كان بإمكانه الاعتماد على معارضة منقسمة. فبين ما يقرب من ست فصائل تحدته بانتظام في صناديق الاقتراع بدءاً من القوميين الأتراك ومروراً بالقوميين الأكراد والعلمانيين وإلى الإسلاميين السياسيين عادةً ما تجاوزت كراهيتها المتبادلة معارضتها المشتركة لحكم «حزب العدالة والتنمية». وكانت هذه الانقسامات تعني أن حزب أردوغان قادر بسهولة على الفوز بالانتخابات كما حدث باستمرار على مدى السنوات الخمس عشرة الأولى من حكمه.

لكن في عام 2017 ارتكب أردوغان خطأً مصيرياً. فنجح في فرض تعديل دستوري أسفر عن تحويل النظام السياسي في تركيا من

ديمقراطي برلماني إلى رئاسي تنفيذي. وبالإضافة إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء منح التعديل أردوغان سيطرة مباشرة أكبر على بيروقراطية الدولة وأضعف إلى حد كبير صلاحيات السلطة التشريعية. وفي الواقع توج أردوغان نفسه بالسلطان الجديد لتركيا - وأصبح في الوقت نفسه رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة ورئيساً للحزب الحاكم ورئيساً للشرطة (التي هي قوة وطنية في تركيا).

ومع ذلك فحتى هذا الإصلاح الدستوري الذي منح أردوغان المزيد من السلطة أدّى عن غير قصد إلى تقوية المعارضة. ففي ظل النظام البرلماني كانت كافة الأحزاب تخوض الانتخابات في الوقت نفسه مما منح «حزب العدالة والتنمية» ميزة طبيعية على خصومه المتعددين. لكن النظام الرئاسي الجديد يتطلب مواجهة إضافية بين المرشحَيْن الرئيسيَيْن ويعني ذلك أن المرشح الرئيسي في المعارضة أصبح قادراً الآن على الجمع بين ائتلاف واسع من المناهضين لأردوغان تحت راية واحدة.

وتعتمد كتلة المعارضة الحالية على تحالف بين فصيلين رئيسيين: الفصيل العلماني - «حزب الشعب الجمهوري» اليساري والفصيل الوسطي - «حزب الخير» القومي التركي. وقد دعمَ «حزب الشعوب الديمقراطي» الليبرالي المؤيد للأكراد هذا التحالف بشكل غير رسمي كما فعل عدد من القوى الوسطية واليمينية الأخرى الأصغر حجماً من بينها «حزب السعادة» («حزب فيليسيتي») وهو حزب إسلامي سياسي يعارض «حزب العدالة والتنمية» لفساده من بين أسباب أخرى. وعلى الصعيد السياسي تتباعد هذه الأحزاب عن بعضها البعض في العديد من القضايا لكنها متحدة بشكل متزايد في رغبتها في إلحاق الهزيمة بأردوغان.

وفي غضون ذلك تنهار قاعدة «حزب العدالة والتنمية» الذي ينتمي إليه الرئيس. فقد تراجع الدعم للكتلة الشعبوية الحاكمة التي تشمل «حزب العدالة والتنمية» و «حزب الحركة القومية» الأصغر حجماً وهو حليف لأردوغان منذ عام 2018 إلى حوالي 30-40 في المائة في استطلاعات الرأي بعد أن كان 52 في المائة في الانتخابات الرئاسية لعام 2018. وقد توافد بعض المؤيدين السابقين لـ «حزب العدالة والتنمية» إلى «حزب الحركة القومية» وانضم آخرون إلى أحزاب معارضة أُنشئت مؤخراً مثل «حزب الديمقراطية والتقدم» بقيادة وزير الاقتصاد السابق علي باباجان. ويعني ذلك أن على أردوغان أن يعتمد الآن على أقلية لكسح الأغلبية مما سيصعب تحقيقه إلى حد كبير مع نظام المواجهة الجديد.

قصة مدينتين

إلى جانب النظام الانتخابي الرئاسي الجديد يشكل الاقتصاد نقطة الضعف الأكبر لدى أردوغان. ففي عام 2018 غرق الاقتصاد التركي في أول ركود له منذ وصول أردوغان إلى السلطة وفي السنوات التي تلت ذلك أضعف هذا التدهور دعم «حزب العدالة والتنمية» في أهم مدينتَيْن في البلاد هما اسطنبول والعاصمة أنقرة.

وفي عام 2019 فاز أكرم إمام أوغلي من «حزب الشعب الجمهوري» بمنصب عمدة اسطنبول مما أظهر للمرة الأولى أن المعارضة قادرة على هزيمة «حزب العدالة والتنمية» في الانتخابات ضمن سباق بين شخصين. لكن الانتخابات أظهرت أيضاً المدى الذي كان أردوغان مستعداً للذهاب إليه ليحاول الحفاظ على هيمنة «حزب العدالة والتنمية» فحين خسر مرشحه ادعى أردوغان حدوث مخالفات في مجالس الانتخابات التي أشرفت على عملية التصويت وأجبر على إجراء انتخابات جديدة. (أجّلت هيئة الرقابة الوطنية التابعة لمجالس الانتخابات التصديق النهائي للنتيجة لأسابيع في انتظار إشارة من الرئيس وبعد ذلك بعد أن أعلن في أيار/مايو أن تصويتاً جديداً ضرورياً تدخلت هيئة الرقابة ودعت إلى إعادة الانتخابات في الشهر التالي). إلا أن الناخبين لم ينخدعوا: ففي حين هزم إمام أوغلو مرشح أردوغان في الانتخابات الأولية بفارق ضئيل بلغ 13 ألف صوت إلّا أن السياسي التابع لـ «حزب الشعب الجمهوري» فاز في الانتخابات المعادة بعد ثلاثة أشهر بأغلبية كبيرة قدرها 800 ألف صوت.

وأدت هذه النتيجة - إلى جانب فوز «حزب الشعب الجمهوري» للمرة الثانيةعن طريق مرشحه منصور يافاش في أنقرة في آذار/مارس - إلى التدمير الفعلي لصورة أردوغان التي لا تُقهر. ووفقاً لاستطلاعات الرأي الحالية سيتمكن كلا العمدتين التابعين لـ «حزب الشعب الجمهوري» بالإضافة إلى ميرال أكشينار زعيمة «حزب الخير» القومي من هزيمة أردوغان ضمن منافسة رئاسية ثنائية. وتُناور كافة هذه الأطراف الثلاثة لتزعُّم المعارضة بشكل شامل لكنني علمت في رحلة قمت بها مؤخراًإلى تركيا أن كلاً منها سيدعم المرشح الأبرز ضد أردوغان في جولة ثانية.

وتترك هذه الأرقام الاستطلاعية أردوغان في وضع صعب للغاية. فمع توقع أن يفوق التضخم 20 في المائة في عام 2022 تتضاءل احتمالات حدوث تحوّل اقتصادي بشكل متزايد. وفي الوقت الحالي تتمثل أفضل استراتيجية لأوردوغان في محاولة دق إسفين بين «حزب الخير»وفصائل يمينية أخرى ضد شركائها اليساريين. لكن قادة المعارضة الذين يتذكرون انتصاراتهم في عام 2019 ملتزمون بالبقاء معاً. ومن دون حصول تحوّلهائل في الأحداث مثل قيام أردوغان بحظر أحزاب المعارضة الرئيسية وسجن قادتها أو تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى فستكون إذاً النتيجة الأكثر احتمالاً لأردوغان في عام 2023 هي الهزيمة المدوّية التي سيبذل هو وأنصاره كل ما في وسعهم لتخريبها.

اردوغان مقابل جمهور الناخبين

إذا استمر الوضع الحالي فإن أردوغان يتجه نحو صدام مع جمهور الناخبين وسيكون لذلك تداعيات عميقة على مستقبل تركيا. وقد يتخذ هذا الصدام مسارين محتملين. ففي الحالة الأولى يخسر أردوغان الانتخابات لكنه يزعم على الفور حدوث تزوير واسع النطاق. ثم يسعى إلى إعادة ما حدث في اسطنبول عام 2019 من خلال الإطاحة بالنتائج مما يدفع البلاد إلى أزمة.

وعلى غرار ما حصل في الولايات المتحدة في عام 2020 سيكون مثل هذا الهجوم على نظام الانتخابات الوطنية غير مسبوق. ومع ذلك يبدو وجيهاً بالنسبة لأردوغان بالنظر إلى استعداده السابق لتقويض المؤسسات الديمقراطية في تركيا وطبيعة دائرة المقربين منه حالياً وتصميمه على التمسك بالسلطة. فمنذ عام 2018 أصبح أردوغان معزولاً بشكل متزايد في عملية اتخاذ قراراته مع قيام الزمرة التي تحقق مصالحها داخل القصر الرئاسي بعملية إزاحة كبيرة للأذرع المحترفة في الحكومة والشبكة السياسية الواسعة التي كان يعتمد عليها في وقت من الأوقات. وهؤلاء هم مستشارو القصر الذين دفعوا أردوغان إلى التخلي عن نتائج اسطنبول وإذا قُهر أردوغان مجدداً فبإمكانهم القيام بالأمر نفسه على المستوى الوطني. فبعد تنفيذ قواعد لعبته في عام 2019 قد ينشر أردوغان رواية خاطئة عن "التزوير وعدم الشرعية" ثم يمارس الضغط على المحاكم والمجالس الانتخابية لدعم مزاعمه والموافقة عليها.

وفي تلك المرحلة سيواجه أردوغان احتجاجاً شعبياً عارماً يملأ خلاله مئات الآلاف من أنصار المعارضة شوارع المدن الرئيسية في تركيا. لكنه قد ينشر الشرطة الوطنية وهي قوة حديثة مسلحة تسليحاً جيداً يزيد عدد أفرادها عن 300,000 فرد من الأشداء ومسؤولة مباشرة أمامه - مما يسرّع من حملته القمعية. وسيحظر كافة المظاهرات على الفور ويعتقل أبرز منظمي الاحتجاجات ويُغلق وسائل التواصل الاجتماعي وربما يعلن حظر التجول الذي قد تليه حالة طوارئ محتملة كتلك التي فرضها بعد انقلاب عام 2016. كما قد تقوم الجماعات الموالية لأردوغان بتنفيذ أعمال عنف لتطبيق القانون ضد المحتجين بدعم ضمني من الشرطة. وسبق في السنوات التي تلت التحول إلى النظام الرئاسي أن حدثت موجة مقلقة من العنف ضد قادة المعارضة وصناع الرأي بما فيها الهجوم على زعيم «حزب الشعب الجمهوري» كمال كليجدار أوغلو من قبل حشد موالٍ لأردوغان في نيسان/أبريل 2019 قبل إعادة التصويت في اسطنبول. وسيؤدي انتصار شرطة أردوغان إلى إنهاء الديمقراطية في تركيا.

لكن التوجه نحو إلغاء النتائج ليس السبيل الوحيد الذي قد يتبعه أردوغان لتقويض الانتخابات. فالاحتمال الثاني هو أنه قد يحاول مع مستشاريه تصحيح التصويت مسبقاً. وإذا قاموا بذلك فمن المحتمَل جداً أن يفشلوا. وفي هذا الصدد يمكن أخذ العبرة من تجربة اسطنبول في عام 2019. فحين ألغى أردوغان التصويت الأول نظمت المعارضة حملة متقنة لـ "حماية التصويت" في الانتخابات المعادة معتمدةً على حوالي100,000 متطوع لمراقبة مراكز الاقتراع وتوثيق عدد الأصوات على الهواتف الذكية وحتى قضاء الليل فعلياً في النوم فوق صناديق الاقتراع لمنع التزوير. (في تركيا يَسمح القانون للمواطنين بمراقبة فرز الأصوات). وسيتم توثيق أي جهد من جانب أردوغان للتدخل في انتخابات عام 2023 مما سيثير رد فعل شعبي فوري سيشمل الكثيرين من الذين صوتوا له.

وبالتالي ستكون النتيجة الأكثر ترجيحاً هي إما الاحتجاجات الضخمة حيث ستُجَرّ الشرطة والمعارضة مرة أخرى وللأسف إلى التسابق للسيطرة على شوارع تركيا وإما انتصار المعارضة إذا تم اكتشاف التدخل مبكراً وتمت حماية عملية التصويت بنجاح. لكن أردوغان والقوى الخاضعة لسيطرته قد يستمرون في رفض قبول النتيجة وهنا سيكمن السؤال الصعب حول كيفية ضمان انتقال سلمي وسلس للسلطة إذا رفض هو وأنصاره التنازل من دون زج تركيا في حالة عدم الاستقرار.

خيار الصفح

نظراً إلى احتمال حدوث تدخل مزعزع للاستقرار من جانب أردوغان وداعميه في الانتخابات الرئاسية فستتمثل الاستراتيجية الأفضل التي يمكن أن تعتمدها المعارضة في السعي إلى عقد صفقة كبرى معه لترك منصبه بإرادته. وفي الواقع تتمتع المعارضة بنفوذ كبير في مجال واحد بشكل خاص. فبالإضافة إلى خسارته السلطة يواجه أردوغان احتمال الخضوع لمحاكمة جنائية بتهمة الفساد وأيضاً بسبب مقتل عشرات الأشخاص على أيدي الشرطة ومعاناة الكثيرين غيرهم من الذين أساءت حكومته إليهم. كما تورط أفراد من عائلته في فضائح فساد ويمكن توجيه التهم إليهم. وهناك احتمال حقيقي لإمكانية قضاء أردوغان سنواته الأخيرة وراء القضبان في سجن تركي أو في المنفى إذا خسر الانتخابات. لذلك يمكن أن تقنعه المعارضة بالتنحي مقابل الرأفة به وبعائلته مما يؤدي إلى انتقال سلس للسلطة.

وسيكون من الصعب تحقيق صفقة كبرى. فالعديد من جماعات المعارضة اليسارية ستتردد في دعم أي شكل من أشكال العفو. وقد لا يوافق أردوغان نفسه على مد يده للمصافحة بغض النظر عن مدى تشدد شروطها. فالكثيرون من مؤيديه غير نادمين ويرفضون إجراء أي حوار مع المعارضة. ويُظهر منشور أخير نال شعبية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي صورة لوزير داخلية أردوغان وقائد الشرطة بحكم الأمر الواقع سليمان صويلو حاملاً مدفع رشاش قائلاً: "تعالوا خذونا إلى المحكمة!" - مما يعني ضمناً أن قادة «حزب العدالة والتنمية» سيردون على الهزيمة الانتخابية بتمرد مسلح على غرار ما حدث في الولايات المتحدة في 6 كانون الثاني/يناير 2021.

ومن الخيارات الأخرى ترك القوات المسلحة التركية وهي تقليدياً المؤسسة الأكثر احتراماً في البلاد تتصرف كضامن للاتفاق بين أردوغان

والمعارضة. ونظرا إلى التاريخ التركي من التدخلات العسكرية - من بينها الانقلاب الوحشي عام 1980 - قد لا تبدو دعوة الجنرالات إلى السياسة فكرة جيدة. ومع ذلك، كقوة قائمة على التجنيد الإجباري، تعد القوات المسلحة التركية إحدى المؤسسات الوحيدة المتبقية في البلاد التي يجتمع فيها الأتراك المؤيدون لأردوغان والمعارضون له، من بينهم النساء اللواتي يخدمن في سلك الضباط. وفي السنوات الأخيرة، بنت القيادة العسكرية أيضاً سياسة الحياد فيما يتعلق بالسياسة المحلية للبلاد، مما جعلها أحد أذرع الدولة القليلة المتبقية التي تحافظ على هوية غير حزبية إلى حد كبير. بإمكان الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" كحليفين لتركيا أن يساعدا أيضاً في دعم النقل السريع للسلطة والتهديد بفرض عقوبات على الأفراد الذين يسعون إلى تقويض هذه العملية. إن نجاح هذه الاستراتيجية غير مضمون، لا سيما إذا تم إغراء الجيش بإعادة إدراج نفسه في القيادة السياسية للبلاد - لكنها قد تكون أفضل خيار متاح لمنع حدوث انهيار أكبر وأسرع للديمقراطية في تركيا.

وبصفتي أحد المراقبين عن كثب لمسيرة أردوغان، أصبحتُ عن أشد المؤمنين بحدود كل ولاية. فلو ترك المشهد بعد مضي العقد الأول من توليه المنصب، حين كان يملك سجلاً من النمو الاقتصادي القوي والدعم الشعبي الواسع، لكان يُعتبَر اليوم أحد أكثر القادة نجاحاً في تركيا. لكن سعيه وراء السلطة من دون قيود في السنوات الأخيرة قاده وقاد تركيا إلى اتجاه أكثر خطورة بكثير. وإذا لم يتم الآن وضع استراتيجية فعالة لحمله على مغادرة المشهد، فقد ينتهي به الأمر في الذاكرة على أنه القائد التركي الذي "تطفل على المنصب كترامب" مدعياً أن الانتخابات قد سُرقت وملقياً بلاده ومواطنيها في حالة من الفوضى.

سونر چاغاپتاي هو زميل "باير فاميلي" ومؤلف كتاب 'سلطان في الخريف: أردوغان يواجه قوى لا يمكن احتواؤها في تركيا"
https://url.emailprotection.link/?bGX5yp0u4V1WumNTmx3Epj1wtLnDY__B4wAYTfhdl8s9G-)
3jUs7k3OFDEmCvBpTfXXvAhBEpn_wXLUyXb3JC9DUAs3weKYJq8p9-
(~gJlo8iMRw107gLAEgxxzSiSjwDlNfbykqHzl00QCpvBiz0YUZbtifT5qROl5JpV1r2b9MecU .

❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

For Hezbollah, a Maritime Border Deal Is a Way to Avoid War

/ /

◆

Hanin Ghaddar

(/policy-analysis/hezbollah-maritime-border-deal-way-avoid-war)

ARTICLES & TESTIMONY

Letting Iran Go Nuclear

/ /

◆

Robert Satloff

(/policy-analysis/letting-iran-go-nuclear)

BRIEF ANALYSIS

Israeli National Security on the Eve of Yet Another Election

A Forum in Memory of Zeev Schiff

/ /

◆

Amos Gilead ,
Ephraim Sneh ,
Ehud Yaari ,
Amos Yadlin

(/policy-analysis/israeli-national-security-eve-yet-another-election-forum-memory-zeev-schiff)

TOPICS

الديمقراطية والإصلاح **(/ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslah)**

المناطق والبلدان

تركيا **(/ar/policy-analysis/trkya)**